العلاقات الاقتصادية الليبية مع دول المغرب العربي من عام ١٩٨٠م إلى ٢٠١٠م

م.م اماني احمد صالح الحديثي
جامعة الانبار / كلية التربية للبنات
Abdelwahed.mokni@usf.tn

ا.م.د عبد الواحد مكني
جامعة صفاقس / كلية الآداب والعلوم الإنسانية
amani.ahmed@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التطورات السياسية في ليبيا ، العلاقات الاقتصادية الليبية المغاربية ، سياسة ليبيا الخارجية .

كيفية اقتباس البحث
الحديثي ، اماني احمد صالح ، عبد الواحد مكني، العلاقات الاقتصادية الليبية مع دول المغرب العربي من عام ١٩٨٠م إلى ٢٠١٠م،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦،المجلد:١٦ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Libyan economic relations with the Maghreb countries from 1980 to 2010

Amani Ahmed Saleh
University of Anbar
Education College for Women

A. M. Dr. Abdul Wahid Makni
University of Sfax Faculté des Lettres et Sciences Humaines

Keywords : Political developments in Libya, Libyan-Maghreb economic relations, Libyan foreign policy.

How To Cite This Article
Saleh, Amani Ahmed , Abdul Wahid Makni, Libyan economic relations with the Maghreb countries from 1980 to 2010,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026,Volume:16,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The foreign policy of any country is based on several data and foundations that must be relied upon to achieve the interests and goals that that policy or country aspires to, as the political, economic and diplomatic decision of any country depends on a set of internal and external factors that are sometimes linked and sometimes conflicting. The adoption of these decisions also depends on the nature of the institutions implementing them, their effectiveness, efficiency and ability to derive different options with a specific return under objective circumstances. As a result of Libya's connection to Arab and African countries through a set of links, including geographical links, cultural links, religious links and social links, this resulted in strong political, economic and social dealings between it and those countries, and each party had interests and goals that it hoped to achieve through its dealings with the other party. After the revolution of September 1, Libya adopted a foreign policy with Arab countries that differed from what it had been before the revolution. Its

foreign policy was more liberal, and it sought through this policy to achieve a set of goals, foremost of which were the political goals that it saw as achieving some of them in the national interest of Libya and the rest of the Arab countries.

ملخص البحث

السياسة الخارجية لأي دولة من الدول ترتكز على معطيات عدة، وأسس لابد من الاعتماد عليها في تحقيق المصالح والأهداف التي تصبو إليها تلك السياسة أو تلك الدولة، حيث يعتمد القرار السياسي، والاقتصادي والدبلوماسي لأي دولة من الدول على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة حيناً والمتنافرة أحياناً أخرى، كما يعتمد اتخاذ تلك القرارات على طبيعة المؤسسات المنفذة لها، ومدى فعاليتها، وكفاءتها وقدرتها على استنباط الخيارات المختلفة ذات المردود المحدد في ظل ظروف موضوعية ونتيجة ارتباط ليبيا بالدول العربية والدول الأفريقية من خلال مجموعة من الروابط منها الروابط الجغرافية والروابط الثقافية والروابط الدينية والاجتماعية، فقد نتج عن ذلك تعامل سياسي واقتصادي واجتماعي قوى بينها وبين تلك الدول، وكان لكل طرف مصالح وأهداف يأمل تحقيقها من خلال تعامله مع الطرف الآخر.

بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر انتهجت ليبيا سياسة خارجية مع الدول العربية تختلف عما كانت عليه قبل قيام الثورة، فكانت سياستها الخارجية أكثر تحرراً، وكانت تسعى من خلال تلك السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، جاء في مقدمتها الأهداف السياسية التي كانت ترى أن من تحقيق بعض منها مصلحة قومية لليبيا ولباقي الدول العربية.

المقدمة

أدى موقع ليبيا الجغرافي دوراً حيوياً في مسار العلاقات العربية الأفريقية منذ القدم، وهذا ما يؤكده الرحالة الألماني "رولفس" عندما قال: "إن من يريد أن يكون حاكماً على السودان والنيجر وتشاد يجب عليه أن يستولى على طرابلس وما يؤكد ذلك أيضاً أن ليبيا استطاعت بفضل موقعها الجغرافي أن تكو همزة وصل بين المغرب العربي ومشرقه وكذلك حلقة وصل بين بعض الدول العربية والأفريقية والأوربية، وهو الدور الذى كانت تقوم به منذ زمن بعيد بأكثر فاعلية وتراجع قليلاً الآن نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي، وقد أسهم التجاور الجغرافي بين ليبيا والدول الأفريقية في عملية تحرر القارة، بما وفره من إمكانية وتقديم المساعدة لحركات التحرر الوطني في الدول الافريقية [١].ولقد ساعد الموقع الجغرافي لليبيا أن يكون لها رصيد من العلاقات والروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مع شعوب القارة الأفريقية وهذا أحد الدوافع في توجيه سياستها الخارجية نحو أفريقيا، فلا تزال ليبيا تؤكد على التعاون العربي – الأفريقي ، وترى بعض

الدراسات أن السياسة الخارجية الليبية، سعت إلى تغيير الواقع السياسي الأيديولوجي في المنطقة مستفيدة من الامتداد الجغرافي والسكاني الذى يربط ليبيا ببلدان ما وراء الصحراء، تشاد والنيجر ومالي، إذ أحيت شعار أفريقيا للأفريقيين كما يبدو في افكار قائد الثورة الليبية معمر القذافي[٢]، وتظهر أهمية الموقع الجغرافي لليبيا من خلال بروزه في إدراك القيادة السياسية الليبية منذ قيام الثورة عام ١٩٦٩، لأهمية ذلك الموقع وذلك بالتركيز على أهمية خليج سرت وأهمية الحدود مع تشاد، وأهمية تجمع دول الساحل والصحراء، ومحاولات إقامة علاقات سياسية وتجارية متينة مع دول الجوار الجنوبية [٣].

ولدى البلدان المغاربية الكثير من المقومات الاقتصادية، كالموارد البشرية والثروات الطبيعية الكبيرة التي تمكنها من إنشاء بنى إنتاجية ضخمة وسوق واسعة لتبادل المنتجات والخدمات، وهو ما يظهر إمكانية قيام تكتل اقتصادي مغاربي إقليمي يزيد من قدراته التفاوضية مع باقي التكتلات الاقتصادية العالمية[٤].

وانطلاقاً مما سبق فإنه من الجدير بالدراسة معرفة ما إذا كانت دول اتحاد المغرب العربي لديها المتطلبات الأساسية لإطلاق عملية تكامل ناجحة بالنظر لوجود بعض التشابه في البنى الاقتصادية واختلاف في المميزات الاقتصادية والتجارية، وهو ما تثبته صادرات وواردات دول الاتحاد، وإذا كان الهدف الرئيسي لدول المغرب العربي هو تحقيق غاية اقتصادية بالدرجة الأولى، فإن ليبيا تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية إذ تسعى إلى[٥]:

-إضفاء طابع سياسي دفاعي على الاتحاد، بحيث قوة ردع إقليمية لأي اعتداء على أي دولة من دول الاتحاد، خاصة ليبيا لاستمرار تعرضها للتهديدات الخارجية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٦ ومن هنا كان انخراط ليبيا بدون هوادة في الاتحاد.

-فك العزلة العربية على ليبيا، خاصة بعد فشل الوحدة الليبية المغربية ومحاولات الوحدة مع السودان، وانتقال علاقاتها مع تونس في مجال التعاون إلى مجال التوتر.

-محاولة العقيد القذافي جعل الاتحاد المغاربي كخطوة أولى على طريق إقامة الوحدة العربية التي طالما نادى بها، وبالتالي البحث عن دور مشرف لليبيا في مشروع الوحدة العربية الشاملة[٦].

وفي سياق متصل طالما أدركت بلدان المغرب العربي الفوائد الناتجة عن زيادة الاندماج الاقتصادي، ولكن الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه لم تحقق سوى نجاح جزئي، إذ أبرمت البلدان المغاربية عدداً من اتفاقيات التجارة الحرة من أجل تعزيز التجارة داخل منطقة المغرب العربي، وعلى أثر ذلك أجرت البلدان الأعضاء مفاوضات بشأن تأسيس منطقة التجارة الحرة المغاربية بغرض تحقيق الاندماج في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وقع كل من ليبيا

والمغرب وتونس على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في عام ١٩٩٧، إلى جانب عضوية هذه البلدان في اتحاد المغرب العربي، وشارك كل من المغرب وتونس في إبرام اتفاقية أغادير الموقعة في عام ٢٠٠٤، بغرض إنشاء منطقة تجارة حرة، وبينما كانت المبادرات السابقة مفيدة في تشجيع روح الاندماج، لم يكن لها سوى تأثير محدود على التجارة الإقليمية في الواقع العملي، فعلى سبيل المثال، استهدف اتحاد المغرب العربي تحقيق أهداف ملموسة على طريق الاندماج، ولكنه متوقف عن العمل منذ سنوات عديدة(٧).

وتشارك البلدان المغاربية في عدد من اتفاقيات التجارة بغرض تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الروابط التجارية التقليدية مع أوربا، فعلى سبيل المثال، تشارك الجزائر والمغرب وتونس من بين بلدان أخرى في الاتفاقية الأور – متوسطية التي تنص على تأسيس رابطة مع الاتحاد الأوروبي وبلدانه الأعضاء، وتهدف الاتفاقية إلى إزالة الحواجز على التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط، (٨).وأبرمت موريتانيا أيضاً اتفاقية تجارة حرة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووقع كل من المغرب وتونس عدداً من اتفاقيات تحرير التجارة مع الرابطة الأوربية للتجارة الحرة التي تشمل ضمن عضويتها أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا، وأبرم المغرب وتونس اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع تركيا، كما توصل المغرب إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية(٩).

أولاً: العلاقات الليبية التونسية من عام ١٩٩٠ إلى٢٠١٠.

يمكن القول بأن العلاقات الليبية التونسية كانت كئيبة وموحشة خلال معظم فترات السبعينات والجزء الأول من ثمانينات القرن الماضي، وذلك بسبب العقائد السياسية المتضاربة لقيادتي البلدتين آنذاك، إلا أن العلاقات بدأت تشهد تحسناً ملحوظاً في أعقاب تولى الرئيس زين العابدين بن على مقاليد الأمور في تونس عام ١٩٨٧م، حيث سارعت ليبيا إلى اغتنام الفرصة لتأسيس علاقة طيبة مع القيادة الجديدة، فعملت على تأسيس قاعدة صلبة تقوم عليها العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين تكون عماد لمرحلة قادمة أساسها التعاون والتوحد في الرؤى والمصالح فكان التنازل الليبي عن جزء من النفط الموجود في الجرف القاري، بمثابة إثبات حسن النوايا وذلك لرغبة ليبيا في طي المرحلة السابقة بكل سلبياتها وجاءت العودة في العلاقات الليبية التونسية في وقت تسعى فيه ليبيا لتحسين علاقاتها مع كافة الدول العربية والذى تزايدت فيه الضغوط الغربية سواء في شكل الهجوم المباشر عليها كما حصل في عام ١٩٨٦ أو في شكل الحظر والمقاطعة الاقتصادية عام ١٩٨٧ فكان الاتجاه نحو تحسين العلاقات مع الدول العربية هو الخيار الأكثر ترجيحاً، وخاصة الأقطار العربية المجاورة، نظراً للتقارب الجغرافي والذى بدوره

يتجلى في حالة المقاطعة الاقتصادية الشاملة كما حدث فعلاً أثناء الحصار الذى كان مفروضاً على ليبيا حيث تزايدت التجارة البينية[١٠] القادمة من تونس ومصر في هذه الفترة، إضافة إلى أن الخطاب السياسي في ليبيا أصبح أكثر مرونة ويتضح ذلك من الواقع الملاحظ من حيث التخفيف من حدة الخطاب الموجه للأقطار العربية، وقد يكون هذا التغيير مرده إلى وعى القيادة الليبية بضرورة المحافظة على علاقات جيدة مع كافة الدول المجاورة نظراً لما تشكله من أهمية بالغة سواء كان ذلك على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي[١١].

ليبيا كانت إحدى الدول التي سيست النفط وأدخلته في كل علاقاتها الدولية، الأمر الذى نتج عنه استقلالية القرار السياسى الليبى، من هنا كان لازماً على القوى الأجنبية الراغبة في السيطرة على المنطقة أن تعمل على بث الشكوك في العرض الوحدوى الليبى على تونس، فكان نتيجة ذلك هو فشل الوحدة الليبية التونسية، الأمر الذى أدى إلى تدهور العلاقات بين الجارتين، واستمر هذا الوضع طوال فترة بداية الثمانينات، وذلك حين تصدر موضوع الخلاف على الجرف القارى وما يحويه من نفط وأهميته الاقتصادية والجغرافية بالنسبة لليبيا وتونس، قائمة القضايا المختلف عليها في هذه الفترة بين البلدين وتم تدويل الخلاف وعرضه على محكمة العدل الدولية والتي فصلت فيه القضية لصالح الجماهيرية وكان ذلك عام ١٩٨٦[١٢].

ومع التغيير القيادي الذي حصل في تونس عام ١٩٨٧ ظهر نوع من التحول الإيجابي في علاقات تونس مع ليبيا، وبدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين حيث رحبت ليبيا بالتغيير القيادي في تونس نظراً لأهمية هذا التغيير في بلد عربي مجاور يرتبط بليبيا بعوامل الجغرافيا والتاريخ والدين والثقافة[١٣].

وفي فبراير ١٩٨٨ وبعد سنوات عجاف من الإغلاق بسبب التوترات السياسية، أعاد الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس الليبي معمر القذافي فتح الحدود المشتركة بين البلدين أمام حرية التنقّل والتجارة، وخلال العقدين التاليين، أضحت ليبيا شريكاً تجارياً رئيساً لتونس، كانت التجارة الرسمية أساساً من حصة الشركات التونسية العاملة في الصناعات الغذائيّة [١٤].

شهدت العلاقات الليبية التونسية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ تطورات مهمة، تميزت بتقارب استراتيجي في كثير من الأحيان، مع وجود تحديات اقتصادية وسياسية أثرت على مسار التعاون بين البلدين[١٥].

-أثناء فترة تزامن بدايات حكم معمر القذافي لليبيا، مع ما تبقى من عهد بورقيبة (١٩٦٩-١٩٨٧)، تميزت العلاقة بدرجات من حدة التوتر، رغم بعض المحاولات الارتجالية التي ولدت ميتة كما حصل مع عدة دول عربية أخرى من قبل القذافي لتوحيد البلدين في صيغة اندماجية"،

وذلك في جزيرة جربة التونسية، في يناير عام ١٩٧٤، وتحت ذرائع وشعارات "قومية مختلفة كانت تخيم بظلالها على الخطاب السياسي في تلك الحقبة، ولعل أبرزها تحرير فلسطين" وتحقيق الوحدة العربية، خلال هذه الفترة، وإثر تخلي نظام بورقيبة السريع والمفاجئ عن تحقيق طموحات القذافي بخصوص ما تم التوافق حوله في إعلان جربة"، أي بعد حوالي يومين، تصاعدت وتيرة التوتر بين البلدين، مما حدا بحكومة بورقيبة إلى اتهام نظام القذافي، وبشكل واضح ومباشر، لزعزعة الأمن والاستقرار في تونس، والتدخل في شؤونها الداخلية [١٦].

ومن ردود فعل القذافي حيال إحباطاته المتكررة في خلق زعامة إقليمية تحت مبرر الدفاع عن "القومية العربية"، صدر في ليبيا القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ تحت اسم قانون مكافحة الهجرة [١٧]، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٨٧، أي قبل أيام معدودة من نهاية حكم بورقيبة في ٧ نوفمبر ١٩٨٧، ولقد تضمن هذا القانون السماح لمواطني الدول العربية بالدخول إلى ليبيا ببطاقات الهوية الشخصية فقط، بدل جوازات السفر [١٨]، هذا أدى إلى توافد الكثير من العرب ، وخاصة من دول الجوار العربية، بغية تحسين ظروفهم المعيشية، أو الإفلات من العقاب في بلدانهم الأصلية جراء جرائم اقترفوها فيها؛ ناهيك عن توظيفهم سياسيا لاحقا كأداة لتهديد حكوماتهم من قبل نظام القذافي حال تعارض مصالحه مع توجهاتهم[١٩].

-أثناء عهد حكم زين العابدين والقذافي شهدت العلاقات نوعا من الانفراجات الناجمة عن توافقات مصلحية بين القيادتين مصحوبة بابتزاز متبادل، حصل هذا بفعل عدة عوامل، منها تأزم الأوضاع الداخلية في تونس، والحصار الدولي الذي فرض على ليبيا أو بالأحرى على الشعب الليبي، وذلك في مستهل عقد التسعينات من القرن المنصرم[٢٠].

أثناء تلك الحقبة، ووفقًا لصحيفة الشروق التونسية، " أصبحت ليبيا تدريجيا الشريك الاقتصادي الأول لتونس عربيا وإفريقيا، والشريك الخامس لتونس عالميًا، وتشير الأرقام إلى بلوغ المبادلات التونسية مع ليبيا ما يناهز ٧٠% من مجموع مبادلات البلاد مع الخارج، عام ٢٠١٠، كما بلغ عدد المؤسسات التونسية المستثمرة في ليبيا، أي لها فروع في دولة الجوار، حوالي ١٠٠٠ مؤسسة، وبلغ عدد التونسيين العاملين في ليبيا حوالي ١٥٠ ألف عامل وأضافت الصحيفة أن "هذا المشهد الجديد من الوئام بين الدولتين لم يُخْفِ في المقابل استمرار بعض التوترات؛ وذلك بسبب التزام الطرف الليبي بما تم التوصل إليه من اتفاق حول حدود المياه الإقليمية بينهما (الجرف القاري)، تنفيذا للحكم الصادر عن المحكمة الدولية بداية الثمانينات؛ الأمر الذي حرم تونس من جزء مهم من الخيرات النفطية في هذا الجرف[٢١].

مع بداية القرن الحادي والعشرين، كان هناك تقارب أكبر في العلاقات بين البلدين، حيث قامت تونس وليبيا بتطوير شراكات تجارية جديدة في مجالات مثل السياحة والبترول، وفي عام ٢٠٠٤، تم توقيع اتفاقية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، كما شهدت هذه الفترة زيادة في التبادل السياحي بين تونس وليبيا، حيث كانت تونس وجهة مفضلة للسياح الليبيين، خاصة في المدن الساحلية، وفي عام ٢٠١٠، اتخذت الحكومة الليبية إجراءات جمركية كانت لها تأثيرات سلبية على عدد كبير من التجار التونسيين"[٢٢]

ثانياً: العلاقات الليبية الجزائرية من عام ١٩٩٠ إلى٢٠١٠.

اتسمت العلاقات بين ليبيا والجزائر طوال الثلاثة عقود الماضية بالهدوء والاستقرار نوعاً ما، ففي عام ١٩٧٤ تم لقاء القيادتين في كل من البلدين في حاسي مسعود حيث تم الاتفاق على تكثيف الجهود والعمل الحثيث في إطار الدفع بالجهود والأعمال العربية المشتركة على طريق الوحدة العربية ،غير أن العلاقات بين البلدين شابها نوع من الفتور وذلك عندما قامت الجزائر بعقد اتفاقية تحالف مع تونس في عام ١٩٨٣ في الوقت الذي قامت ليبيا بالوحدة مع المغرب من خلال اتفاقية الاتحاد العربي الأفريقي عام ١٩٨٤، حيث سادت سياسة المحاور التي تواصلت وبرزت في الثمانينات[٢٣].

وبالرغم من ذلك فإن العلاقات الليبية الجزائرية اتسمت بقدرٍ عالٍ من التنسيق في المواقف والمصالح وخاصة اتفاقية التعاون التي وقعت بين البلدين في مجال النفط وذلك لجعل أسعار النفط تحدد من قبل المصدرين لا من قبل المستهلكين، أيضاً تم تبادل المساعدة والمساندة للوقوف في وجه احتكار بعض الشركات الغربية المستغلة للنفط إضافة إلى ذلك فإن اهتمام ليبيا الكبير بضرورة توافر المناخ السياسي الجيد مع دول الجوار والجزائر على وجه الخصوص والذي من شأنه خلق الرؤى السياسية والاقتصادية الواحدة [٢٤].

استناداً لما ذكر سابقاً يمكن القول أن ليبيا تمتلك الوسائل التي تجعلها تتحرك في كل الاتجاهات لتحقيق أهدافها وهذه الوسائل تكمن في استغلال موقعها الجغرافي المميز الذى يتوسط الوطن العربي ويجعلها البلد التي تربط بين المغرب والمشرق العربي لهذا رأينا كيف تحركت ليبيا وعرضت الوحدة العربية والتي هي إحدى أسس سياستها الخارجية حتى مع الدول التي تختلف معها أيديولوجيا مثل (تونس بورقيبة، مصر السادات) إضافة إلى تعدد المحاولات الوحدوية مع جيرانها مما يعنى أن موقع ليبيا أعطاها إمكانية الحركة في أكثر من اتجاه إضافة إلى أن النفط أعطى لليبيا ذلك الصوت المؤثر الأكثر أهمية من غيرها من الدول على الصعيد العربي خصوصاً، مما جعلها تتفاعل مع جيرانها بصورة أكثر تأثيراً على مجريات الأحداث والقضايا[٢٥]،

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١

نظراً لافتقارها للثقل الديموغرافي التي تتمتع به جاراتها العربية، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المميز الذي مكنها من التفاعل مع المحيط العربي وعلى الأخص الدول المجاورة، وقد استفادت ليبيا من التجاور الجغرافي مع مصر وتونس في تعويض النقص الحاصل في العمالة الوطنية وحتى يتسنى لها مواكبة التطورات المختلفة التي حدثت في ليبيا في مختلف المجالات[٢٦].

وشملت التجارة بين ليبيا والجزائر مجموعة من السلع الأساسية، بما في ذلك المنتجات الزراعية والسلع المصنعة والمعادن، سهلت الاتفاقيات التجارية الثنائية تبادل السلع، مع التركيز على تعزيز العلاقات الاقتصادية كما تم الاستثمار من كلا البلدين في قطاعات مختلفة، وقد مثلت ليبيا، إلى جانب كل من تونس والمغرب، حوالي ٧٠% من إجمالي صادرات الجزائر غير النفطية بين أعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨، وقبل ذلك في عام ٢٠٠٢ قام رئيس الوزراء الليبي بزيارة إلى الجزائر لتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الطرف الجزائري رغم نشوب خلافات عديدة بين الجانبين حول بنود تلك الاتفاقيات [٢٧].

ومن ناحية التعاون في مجال الطاقة فإن ليبيا والجزائر لديهم احتياطيات من النفط والغاز الطبيعي، مما يجعل التعاون في مجال الطاقة جانباً مهماً من علاقاتهما الاقتصادية، ويشمل هذا التعاون المشاريع المشتركة، ومشاريع البنية التحتية المشتركة، والتنسيق في إدارة أسعار النفط ومستويات الإنتاج داخل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، فكلا الدولتين عضو في هذه المنظمة[٢٨].

شاركت البلدان في العديد من المنتديات والاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز التعاون الاقتصادي بينهم، وشملت هذه المنظمات مثل اتحاد المغرب العربي الذي كان يهدف إلى توحيد التعرفة الجمركية الخارجية، وتم في عام ١٩٩٠ في القمة الثالثة التي انعقدت في الجزائر الاتفاق على تسريع وتيرة التكتل والعلاقات الاقتصادية، وفي عام ١٩٩١ تدعا وزراء الاقتصاد إلى إنشاء مجلس تعاون جمركي، وقد وفرت هذه المنصات فرصا للحوار والتنسيق واستكشاف المبادرات الاقتصادية المشتركة لكن الاتحاد تعثر بسبب تدهور العلاقات الجزائرية المغربية [٢٩].

ولعبت ليبيا والجزائر أدوارًا فاعلة في تعزيز الاستقرار الإقليمي، من خلال المشاركة في عدة منظمات إقليمية مثل اتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء لمواجهة التحديات الأمنية بشكل جماعي، وفرت هذه المنصات فرصًا للحوار والتنسيق والمبادرات المشتركة لتعزيز الاستقرار في المنطقة [٣٠].

ثالثاً: العلاقات الليبية المغربية من عام ١٩٩٠ الى ٢٠١٠.

شكلت العلاقات الاقتصادية بين البلدين أولوية في السياسة الخارجية المغربية بدليل أنها احتضنت جميع المحطات التاريخية الكبرى في بناء المغرب العربي الكبير، والتي انطلقت منذ عام ١٩٤٨، بتشكيل لجنة تحرير المغرب العربي الكبير كسند لرجال المقاومة المغاربة والجزائريين والتونسيين، واستمرت هذه السيرة مع مؤتمر طنجة سنة ١٩٥٨ للأحزاب السياسية المغاربية، وتوجت سنة ١٩٨٩ بتأسيس التعاوني المغربي المشترك[٣١].

كما تؤكد المملكة المغربية في مناسبات عدة حرصها على الالتزام بتفعيل اتحاد المغرب العربي باعتباره خياراً استراتيجياً ، وتأكيداً على هذا المطلب وجه الملك محمد السادس خطاباً للأمة بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء، الدعوة إلى اتخاذ قرارات اندماجية وتكاملية ومستقبلية شجاعة، وحدد الملك في هذا استعداد المغرب سواء على الصعيد الثنائي، أو على المستوى الجهوي، للتجسيد الجماعي لتطلعات الأجيال الحاضرة والمساعدة، إلى انبثاق نظام مغاربي جديد، ويفسح المجال للحوار والتشاور والتضامن والتنمية كما أعرب الملك على نظام مغاربي جديد يشكل بدوله الخمس لوحدة عربية رئيساً للتعاون الأورو متوسطي وفي الاستقرار والأمن داخل الإقليم [٣٢].

لطالما سعى المغرب لتعزيز علاقاته مع كافة الدول المغاربية، ويظل مقتنعاً بضرورة الحوار والتشاور والتوافق، ويرى أنها الشكل المناسب لإنهاء النزاعات والخلافات التي تشهدها المنطقة، وفي هذا السياق تشن المغرب خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة من المبادرات بهدف تثمين العلاقات مع الدول الجوار وتحقيق الانطلاقة الفعلية للبناء المغاربي، ومما أثار الدهشة فقد امتنعت المغرب عن التصويت على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٧٤٨، فيما يخص القرار ٧٣١ الذي تم تشديده عام ١٩٩٣ من خلال القرار ٨٨٢ فقد صوتت المغرب لصالح القرار بعد أن توقع بأن تمتنع كما حصل في القرار السابق، إلا أن ضغط الولايات المتحدة الشديد دفع إلى التصويت على القرار بالإجماع [٣٣]. ومن الأحداث التي أثارت احتجاج وسخط المغرب كان استقبال العقيد معمر القذافي لزعيم جبهة البوليساريو[٣٤] محمد عبد العزيز خلال احتفالات الفاتح من سبتمبر ٢٠٠٩ باعتبار أن جمهورية الصحراء عضو في الاتحاد الافريقي [٣٥].

وتشهد العلاقات المغربية الليبية منذ أكثر من عقد تنامياً مهما في الميادين الاقتصادية والسياسية، ورغم التقلبات التي شهدتها منطقة المغرب العربي، فقد ظلت العلاقات بين البلدين خلال العقد المنصرم واحدة من ثوابت العلاقات المغاربية ويمكن رصد ثلاث معطيات أساسية

ميزت حالة العلاقات المغربية الليبية، فقد تبادلا زيارات متعددة في هذا الإطار، وكان أبرزها، زيارات: جمعة الفزاني أمين اللجنة الشعبية للوحدة في مناسبتين الأولى بتاريخ ١٨ يناير ١٩٩٦ في إطار مسعى وساطة مشترك تونسي ليبي حول تطورات مشكل اتحاد المغرب العربي، وفي ١٦-١٩ نوفمبر ١٩٩٦ قام الفزاني كذلك بزيارة للمغرب في إطار تحرك قامت به ليبيا لتنسيق مواقف دول المغرب العربي من مبادرة أربع دول أوربية ببعث قوة تدخل سريع، وقام الخويلدي عضو مجلس قيادة الثورة الليبي بزيارة للمغرب في ١٩ يونيو ١٩٩٦، كما قام بلقاسم الزوى مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بزيارة بداية سنة ١٩٩٧، واستقبل من قبل العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، وقد ظهرت الاتصالات الليبية المغربية وجود عناصر اتفاق وتنسيق في عدد من القضايا الإقليمية وأبرزها: تطورات ملف المغرب العربي، والأوضاع في العالم العربي، وملف لوكربي والعلاقات مع الدول الأوربية، إلا أن هذه العلاقات لا تخلو من اختلافات فعلى مستوى ملف المغرب العربي، ظهر توافق وتنسيق مغربي ليبي في المراحل الأساسية التي اجتازها اتحاد المغرب العربي، وعلى المستوى العربي، ظهر تنسيق ليبي مغربي خلال لقاء العاهل المغربي الملك الحسن الثاني بمبعوث الرئيس الليبي معمر القذافي، الخويلدي الحميدي، قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربي في القاهرة، أما على مستوى ملف لوكربي والعلاقات مع الدول الأوربية، فيعتبر المغرب من أبرز الدول المغاربية والعربية التي تسعى حثيثا لمساعدة ليبيا على تجاوز أزمتها مع الدول الأوربية والولايات المتحدة، وقد حاول المغرب إقناع الأوربيين إبان عقد المؤتمر الأوروبي المتوسطي ببرشلونة نوفمبر ١٩٩٥، بأهمية مشاركة ليبيا [٣٦].

وشهدت آليات التعاون الثنائي المغربية الليبية ديناميكية ملحوظة خلال سنة ١٩٩٦، فقد تبادل البلدان عدداً هاماً من الزيارات على مستوى كبار الموظفين ووزراء المالية والصناعة والتجارة ورجال الأعمال، وعقد البلدان في شهر سبتمبر ١٩٩٦ اجتماع اللجنة التحضيرية بطرابلس للإعداد لدورة اللجنة المشتركة العليا التي عقدت في وقت لاحق (بداية عام ١٩٩٧) في الرباط برئاسة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي، الوزير الأول ووزير خارجية المغرب وعبد المجيد القعود رئيس وزراء ليبيا، وتم توقيع اتفاقيات تعاون تجارى واقتصادي بين البلدين خلال الاجتماع، وعلى الرغم من التباين في وجهات نظر البلدين إزاء عدد من القضايا الإقليمية والدولية، وأبرزها عملية السلام في الشرق الأوسط التي تقف منها ليبيا موقفاً معارضاً بينما يعمل المغرب لتدعيمها، وعلى مستوى ترتيبات الأمن الإقليمي فبينما يشارك المغرب في المشاورات مع عدد من الهيئات الإقليمية وضمنها منظمة حلف الأطلسي "الناتو" تنظر ليبيا لهذه الهيئات على أنها إطار للتدخل الأجنبي في المنطقة، وفي عام ١٩٩٦ سجلت المبادلات التجارية بين البلدين

تطوراً مهماً، حيث تجاوز ٢.٧٢ مليار درهم مغربي ليشكل ما يزيد عن ٤٥% من مجموعة مبادلات المغرب مع دول المغرب العربي، وأصبحت ليبيا منذ سنة ١٩٩٥ ثم ١٩٩٦ أول شريك مغاربي للمغرب بعد التراجع الذي شهدته العلاقات مع الجزائر خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وصدرت ليبيا للمغرب النفط والبتروكيماويات وتقدر قيمتها بنحو ٧٥٠ مليون درهم أي بنحو ٣٢١ ألف طن، وتشكل نسبة ٦٠% من واردات المغرب من ليبيا التي بلغت في سنة ١٩٩٦ (١,٣٢) مليار درهم، أما الصادرات المغربية فتشمل مواد كيماوية والخشب والألياف والمواد الغذائية، وقد بلغت قيمتها نحو(١,٤١) مليار درهم، وإثر اجتماعات اللجنة المشتركة المغربية الليبية، أعلن أن ليبيا ستقدم على توسيع استثماراتها بالمغرب بما قيمته ٥٠٠ مليون درهم، في مشاريع صناعية بمنطقة التجارة الحرة التي يعتزم المغرب إقامتها بطنجة وتشمل مجالات التعاون بين البلدين، تشغيلاً هاماً للعمال المغاربة في عدد من القطاعات الاقتصادية بليبيا كالزراعة والمياه (النهر الصناعي العظيم) والسياحة والخدمات ويقدر عددهم بنحو ١٠٠ ألف عامل مغربي [٣٧].

وفي عام ١٩٩٩ انعقدت الدورة الرابعة للجنة المغربية الليبية المشتركة خلال يومي ١٤، ١٥ سبتمبر بمدينة البيان الأول بنغازي بالجماهيرية العظمى الليبية، والتي ترأسها عن الجانب المغربي الوزير الأول السيد عبد الرحمن اليوسفي وعن الجانب الليبي السيد أحمد المنقوش أمين اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية الليبية، وبحضور أمناء اللجان الشعبية العامة والوزراء، وخلال هذه الدورة تم تدارس مختلف أوجه وآفاق التعاون، وذلك بعد أن تم الاطلاع على محاضر اجتماعات اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة العليا في دورتها الرابعة، واعتمدتها وأكدت على تنفيذ ما اتفق عليه في مجالات الموارد البشرية والصناعية والتبادل التجاري والاستثمار والمالية والزراعية والثروة الحيوانية والبحرية، دون أن يكون هناك إغفال للدعوة إلى تفعيل اتحاد المغرب العربي باعتباره خياراً استراتيجياً يهدف إلى بناء قاعدة اقتصادية قوية لما يحقق طموحات شعوب المنطقة (المنطقة المغاربية) [٣٨]. شارك المغرب الجماهيرية العظمى احتفالات الفاتح من سبتمبر بالجماهيرية العربية الليبية بواسطة وفد هام كان على رأسه السيد عبد الواحد الراضي رئيس مجلس النواب، وقد كان الوفد يضم السيد مولاي إسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية، عبد السلام زنيند الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية والتعاون المكلف بالشؤون المغاربية والعالم الإسلامي ومولاي إدريس العلوي سفير المملكة المغربية بطرابلس، ومن جانب آخر قام السيد مفتاح علي عزوزة أمين اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن بزيارة إلى المغرب، وأجرى خلالها مباحثات مع نظيرة المغربي ، وقد شارك في هذا اللقاء فاعلون اقتصاديون مغاربة

وليبيون، وعقدت اللجنة الفرعية المغربية الليبية للصناعة والتبادل التجاري بمقر الغرفة بالدار البيضاء اجتماعاً لتدارس مختلف القضايا، وقرر المشاركون في هذا الاجتماع إحداث لجنة مشتركة فنية دائمة لمتابعة قرارات اللجنة العليا المشتركة في مجال الصناعة والتبادل التجاري والتأكيد على تنفيذها [٣٩].

الخاتمـــة

في ظل تنامى فكرة الإقليمية والتكامل في المجتمع الدولي الذي تيقنت أن التكامل الاقتصادي والتجمعات الجهوية الاقتصادية هي الحل لمواجهة تحديات العولمة، قد ظل اتحاد المغرب العربي حبيس الخلافات السياسية بين الدول المؤسسة وخاصة بين الجزائر والمغرب باعتبارهما الدولتين الأكبر والأبرز في المنطقة. كما أن فكرة التكامل الاقتصادي المغاربي يحتاج إلى شروط موضوعية لإنضاجه ولمؤسسات فاعلة لإداراته ومتابعته، متجاوزين العراقيل والصعوبات الظرفية، وإن الواقع الحالي لا يعبر عن حقيقة الطاقة الكامنة في الدول المغاربية، والذى تتوافر له إمكانيات ومقومات اقتصادية عديدة وموارد بشرية هائلة تستخدم في إطار ضيق بدلاً من المجال المغاربي الواسع، والذى يمكن أن يفرز آثار إيجابية على المدى الطويل إذا نجحت دول اتحاد المغرب العربي في تحسين نوعية انتاج السلع والخدمات والوصول إلى المستوى العالمي من خلال تحقيق التنظيم والتنسيق الاقتصادي فيما بينها في ظل اتجاه جاد وقوى نحو تفضيل التكتل المغاربي المشترك.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

-أثبتت الدراسة أن طبيعة السياسة الليبية تجاه دول المغرب العربي كانت تعانى من النزاعات بين المغرب والجزائر والتي كان لها دور كبير في عدم إتمام السعي في الحفاظ على مكونات الاتحاد المغاربي.

-احتكار الاقتصاد وسوء توزيع الثروة من الظواهر الاستبدادية في السياسية والاقتصاد والتي بدورها تأثر على طبيعة القرار السياسي لغير صالح الشعب الليبي.

-جاء دور الاتحاد المغاربي لتحقيق الوحدة بين الدول الأعضاء والتصدي للتنظيمات والكيانات الكبرى لمواجهة التطورات العالمية وممارسة الشرعية الوحدوية بالتعاون المغاربي في المجالات السياسية والاقتصادية والمجالات التنموية الأخرى.

-أن للسياسة الخارجية الليبية أهداف وطموحات واضحة تجاه الاتحاد المغاربي من خلال تقديم كل الدعم للمساعدة في استكمال مسيرته.

الهوامش

(١) صوفان عاكف يوسف، المنظمات الدولية والإقليمية، دار الأحمدي للنشر، مصر، ٢٠٠٨،ص٨٨.

(٢) محمد صالح عمر ، التوجه الأفريقي في السياسة الخارجية الليبية، رسالة ماجستير، غير منشورة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، ١٩٩٦،ص٣٦-٣٧.

(٣) سليمان محمد عمر، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية، ط١، رسالة ماجستير منشورة، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٥، ص ٢٣.

(٤) صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية ١٩٨٩-٢٠٠٧، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١٠،،ص٩٦..

(٥) بن طيرش عطاء الله: دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج١٠، ع٢، ٢٠١٧ ، ص٧٧٠.

(٦) كفاح عباس رمضان الحمداني سياسة الجزائر الخارجية تجاه ليبيا ٢٠١١ – ٢٠٢٠، قسم الدراسات التاريخية والثقافية مركز الدراسات الإقليمية، العراق، جامعة الموصل، ٢٠٢٢، ص٢٣، متوفر على شبكات المعلومات العالمية https://lark.uowasit.edu.iq.

(٧) أليكسى كيرييف وآخرون: الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مصدر للنمو لم يستغل بعد، صادر عن صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، الطبعة العربية، إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، الرقم 19/01، ٢٠١٨،ص٥.

(٨) لعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، المغرب: دار توبقاي للنشر، ١٩٩٧،ص٢١.

(٩) المدني توفيق، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الاوربي، لبنان: دار لبنان للطباعة والنشر ،٢٠٠٤،ص٣٠.

(١٠) تشير التجارة البينية الإقليمية إلى تبادل السلع والخدمات بين البلدان الواقعة في نفس المنطقة الجغرافية، تلعب التجارة البينية دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة في العديد من الدول حول العالم. لذلك فإنه من المهم أن تعمل الدول والمنظمات الدولية على تعزيز التجارة البينية وتحسين الفرص التجارية للشركات والمستهلكين. احمد الشاذلي وآخرون، التجارة البينية العربية، الواقع والافاق والتحديات المستقبلية، صندوق النقد العريب، دراسات اقتصادية، العدد ٩٧ لعام ٢٠٢٢

(١١) كفاح عباس رمضان الحمداني ، المصدر السابق،ص٣٣.

(١٢) وسيلة الواسع، مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥.،٢٠١٤،ص١٨.

(١٣) عبد سلام عبدالله علي سويسي، العلاقات الليبية التونسية ١٩٥٦-١٩٨٧، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٥،ص٢٠٤.

(١٤) مصطفى أحمد سالم البليعزي، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والتوجه الأفريقي (١٩٦٩ – ٢٠٠٥)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩،ص١٢٩.

(١٥) أحمد الأطرش : العلاقات الليبية–التونسية: الواقع والمآلات وآفاق التطوير ، ٤ مارس ٢٠٢١ . رابط على الشبكة العنكبوتية ؛ https://studies.aljazeera.net/ar/article/4938

(١٦) أحمد ، الأطرش ، المصدر السابق ،ص٣.

(١٧) انظر: قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بشأن إصدار وثيقة الشرعية الثورية، مؤتمر الشعب العام ٩ مارس ١٩٩٠ . للمزيد ينظر ؛ https legislation.ly/ar/node/35302

(١٨) عمران الصفراني، "الهجرة الدولية إلى ليبيا "، المنظمة الدولية للهجرة، طرابلس ، ٢٠٠٨،ص٤٤–٤٥.

(١٩) طارق الإدريسي، مراحل تطور مكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي، صبراتة مجلة المتوسط، العدد الأول السنة الأولى، يونيو ٢٠١٨، ص٩.

(٢٠) أحمد ، الأطرش ،المصدر السابق ،ص٥–٦.

(٢١) الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية ١٩٤٨–١٩٩١، ST/LEG/SERF/١، منشورات الأمم المتحدة؛ القضية المتعلقة بالجرف القاري (تونس ليبيا)، الحكم الصادر في ٩ فبراير ١٩٨٢، ص ١٥٤–١٥٧؛ طلب مراجعة وتفسير الحكم الصادر في ٢٤ فبراير ١٩٨٢ في القضية المتعلقة بالجرف القاري (تونس ليبيا) الحكم الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٨٥،ص٢٠٣.

(٢٢) أحمد ، الأطرش ،المصدر السابق ،ص٦.

(٢٣) أعراب ياسمين، قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على العالقات الجزائرية المغربية ١٩٩٠–٢٠١٠ مذكرة استكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العالقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص٣٣.

(٢٤) الحديثي اماني ، موقف اقطار المغرب العربي من التطورات السياسية في ليبيا من عام ١٩٦٩ الى ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة الانبار ، العراق ، ٢٠١٩،ص١٦٠.

(٢٥) احمد طربين ،المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر(الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٨٩،ص٤٣.

(٢٦) عادل محمد عطية، (ليبيا، الموقع الجغرافي واثرة على وزنها السياسي) دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة ام درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان، د. ت،١٦٩.

(٢٧) حسيبة مامش: العامل الدولي والإقليمي في تصويب سياسات التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠١٠،ص٢١٧.

(٢٨) أوابك منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الموقع الإلكتروني https://oapecorg.org.

(٢٩) حسيبة مامش ، المصدر السابق ، ص١٢٣–١٢٤.

(30) Nickels, Benjamin P. (January 3, 2013). "Morocco's Engagement with the Sahel Community". SADA. Retrieved 3 January 2013, last visit 13 July 2023, pp16.

(٣١) وسيلة الواسع ، المصدر السابق ،ص١٨.

(٣٢) كونا ، وكالة الانباء الكويتية ،الشؤون السياسية ، متوفرة على رابط الشبكة العنكبوتية ، https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2201264&language=ar

(33) Lauterpacht ،Elihu؛ Greenwood, C. J. (1994). International Law Reports. Cambridge University Press,pp55.

(٣٤)جبهة البوليساريو: هي اختصار لاسم الجبهة باللغة الإسبانية المكون من الحروف الأولى لاسم "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" نشأت جبهة البوليساريو في العاشر من آيار عام ١٩٧٣ على يد مجموعة من الشباب الذين تلقّوا تعليمهم في المغرب والعراق وسوريا ومصر والجزائر. ظهرت هذه الجبهة في بادئ الأمر في موريتانيا ثم استقرت في الجزائر وكان هدفها الأساسي هو المطالبة بمنح الاستقلال الكامل لمنطقة الصحراء الغربية ، أُنتخب الوالي مصطفى سعيد أول أمين لها وتمكنت الجبهة بمساعدة من ليبيا والجزائر بأن تكون الممثل الوحيد لسكان الصحراء الغربية . ينظر: حميد فرحان الراوي ، قضية الصحراء الغربية و المنظمات الدولية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١، ص ٢٠٨.

(٣٥) مركز دراسات الجزيرة: آفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي. نشر لأول مرة ١٨ ديسمبر ٢٠١١، آخر زيارة ١٢ يوليو ٢٠٢٣، متاح على الموقع الإلكتروني https://studies.aljazeera.net/ar/reports

(٣٦) المغرب – جامعة محمد الخامس: (المغرب والمجال المغاربي والعربي: في حالة المغرب)، بحوث لمؤتمرات، التقرير السنوي ١٩٩٦/١٩٩٧، أكدال، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس أكدال، المغرب، ١٩٩٧،ص٦٩-٧٠.

(٣٧) المغرب – جامعة محمد الخامس: (المغرب والمجال المغاربي والعربي: في حالة المغرب)، بحوث لمؤتمرات، التقرير السنوي ١٩٩٩/٢٠٠٠، أكدال، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس أكدال، المغرب، ٢٠٠٠،ص٥٧-٥٨.

(٣٨) أعراب ياسمين، المصدر السابق ،ص٣٣.

(٣٩) المغرب – جامعة محمد الخامس: (المغرب والمجال المغاربي والعربي: في حالة المغرب)، بحوث لمؤتمرات، التقرير السنوي ١٩٩٩/٢٠٠٠، المصدر السابق ، ص٥٧-٥٨.

المصادر والمراجع

١.صوفان عاكف يوسف، المنظمات الدولية والإقليمية، دار الأحمدي للنشر، مصر، ٢٠٠٨

٢.محمد صالح عمر ، التوجه الأفريقي في السياسة الخارجية الليبية، رسالة ماجستير، غير منشورة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، ١٩٩٦.

٣.سليمان محمد عمر: السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية، ط١، رسالة ماجستير منشورة، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٥.

٤.صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية ١٩٨٩-٢٠٠٧، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١٠.

٥.بن طيرش عطاء الله: دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج١٠، ع٢، ٢٠١٧.

٦.كفاح عباس رمضان الحمداني سياسة الجزائر الخارجية تجاه ليبيا ٢٠١١ – ٢٠٢٠، قسم الدراسات التاريخية والثقافية مركز الدراسات الإقليمية، العراق، جامعة الموصل، ٢٠٢٢ ، متوفر على شبكات المعلومات العالمية .https://lark.uowasit.edu.iq

٧.أليكسى كيرييف وآخرون: الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مصدر للنمو لم يستغل بعد، صادر عن صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، الطبعة العربية، إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، الرقم 19/01، ٢٠١٨.

٨.لعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، المغرب: دار توبقاي للنشر، ١٩٩٧.

٩.المدني توفيق، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الاوربي، لبنان: دار لبنان للطباعة والنشر، ٢٠٠٤.

١٠.احمد الشاذلي وآخرون، التجارة البينية العربية، الواقع والافاق والتحديات المستقبلية، صندوق النقد العريب، دراسات اقتصادية، العدد ٩٧ لعام ٢٠٢٢.

١١.وسيلة الواسع: مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥.

١٢.عبد سلام عبدالله علي سويسي، العلاقات الليبية التونسية ١٩٥٦-١٩٨٧، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٥.

١٣.مصطفى أحمد سالم البليعزي: السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والتوجه الأفريقي (١٩٦٩ – ٢٠٠٥)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩

١٤.أحمد ، الأطرش ، العلاقات الليبية–التونسية: الواقع والمآلات وآفاق التطوير ، ٤ مارس ٢٠٢١ . رابط على الشبكة العنكبوتية ؛ https://studies.aljazeera.net/ar/article/4938

١٥.انظر: قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بشأن إصدار وثيقة الشرعية الثورية، مؤتمر الشعب العام ٩ مارس ١٩٩٠ . للمزيد ينظر ؛ https legislation.ly/ar/node/35302

١٦.عمران ، الصفراني، "الهجرة الدولية إلى ليبيا " المنظمة الدولية للهجرة، طرابلس ، ٢٠٠٨.

١٧.طارق ، الإدريسي مراحل تطور مكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي، صبراتة مجلة المتوسط العدد الأول السنة الأولى، يونيو ٢٠١٨.

١٨.الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية ١٩٤٨-١٩٩١، ST/LEG/SERF/١، منشورات الأمم المتحدة؛ القضية المتعلقة بالجرف القاري (تونس ليبيا)، الحكم الصادر في ٩ فبراير ١٩٨٢، ؛ طلب مراجعة وتفسير الحكم الصادر في ٢٤ فبراير ١٩٨٢ في القضية المتعلقة بالجرف القاري (تونس ليبيا) الحكم الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٨٥.

١٩.أعراب ياسمين، قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على العالقات الجزائرية المغربية ١٩٩٠-٢٠١٠ مذكرة استكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العالقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص٣٣.

٢٠.الحديثي ، اماني ، موقف اقطار المغرب العربي من التطورات السياسية في ليبيا من عام ١٩٦٩ الى ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة الانبار ، العراق ، ٢٠١٩.

٢١. احمد طربين ،المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر(الوحدة العربية تجاربهاوتوقعاتها)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٨٩.

٢٢.عادل محمد عطية، (ليبيا، الموقع الجغرافي واثرة على وزنها السياسي) دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة ام درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان، د. ت.
٢٣.حسيبة مامش: العامل الدولي والإقليمي في تصويب سياسات التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠١٠.
٢٤.أوابك منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الموقع الإلكتروني https://oapecorg.org.
٢٥.حسيبة مامش: العامل الدولي والإقليمي في تصويب سياسات التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠١٠.
٢٦.وسيلة الواسع، مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥، ٢٠١٤.
٢٧.مركز دراسات الجزيرة: آفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي. نشر لأول مرة ١٨ ديسمبر ٢٠١١، آخر زيارة ١٢ يوليو ٢٠٢٣، متاح على الموقع الإلكتروني https://studies.aljazeera.net/ar/reports
٢٨.المغرب – جامعة محمد الخامس: (المغرب والمجال المغاربي والعربي: في حالة المغرب)، بحوث لمؤتمرات، التقرير السنوي ١٩٩٦/١٩٩٧، أكدال، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس أكدال، المغرب، ١٩٩٧.
٢٩.المغرب – جامعة محمد الخامس: (المغرب والمجال المغاربي والعربي: في حالة المغرب)، بحوث لمؤتمرات، التقرير السنوي ١٩٩٩/٢٠٠٠، أكدال، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس أكدال، المغرب، ٢٠٠٠.
٣٠.أعراب ياسمين، قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على العالقات الجزائرية المغربية ١٩٩٠–٢٠١٠ مذكرة استكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العالقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.
٣١.حميد فرحان الراوي ، قضية الصحراء الغربية و المنظمات الدولية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١

Sources and references

1. Soufan Akef Youssef, International and Regional Organizations, Al-Ahmadi Publishing House, Egypt, 2008.
2. Mohamed Saleh Omar, The African Orientation in Libyan Foreign Policy, Unpublished Master's Thesis, Tripoli, Academy of Graduate Studies, 1996.
3. Suleiman Mohamed Omar, Libyan Foreign Policy Towards the African Continent, 1st Edition, Published Master's Thesis, Benghazi, National Library, 2005.
4. Sabiha Bakhouch, The Arab Maghreb Union: Between the Motives for Economic Integration and Political Obstacles 1989-2007, Al-Hamid Publishing and Distribution House, Amman, 2010. 5. Ben Tairsh Attallah: A Study of the Possibility of Economic Integration Among the Arab Maghreb Union Countries, Al-Wahat Journal for Research and Studies, Vol. 10, No. 2, 2017.
6. Kifah Abbas Ramadan Al-Hamdani: Algeria's Foreign Policy Towards Libya 2011-2020, Department of Historical and Cultural Studies, Center for Regional Studies, Iraq, University of Mosul, 2022, available online at https://lark.uowasit.edu.iq.

7. Alexey Kireev et al.: Economic Integration in the Maghreb: An Untapped Source of Growth, International Monetary Fund (Middle East and Central Asia Department), Arabic Edition, prepared by IMF experts, No. 19/01, 2018.
8. Laalou Fathallah, The Maghreb Project and the Euro-Mediterranean Partnership, Morocco: Toubkay Publishing House, 1997.
9. Madani Tawfiq, The Maghreb and the Dilemma of Partnership with the European Union, Lebanon: Dar Lubnan for Printing and Publishing, 2004.
10. Ahmed Al-Shazly and others, Intra-Arab Trade: Reality, Prospects, and Future Challenges, Arab Monetary Fund, Economic Studies, Issue 97, 2022.
11. Wassila Al-Wasea: The Future of the Maghreb Union in Light of Algerian-Moroccan Rivalry, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of 8 May 1945.
12. Abdel Salam Abdullah Ali Suwaisi, Libyan-Tunisian Relations 1956-1987, Unpublished Doctoral Dissertation, Institute of African Research and Studies, Cairo University, Egypt, 2015.
13. Mustafa Ahmed Salem Al-Balizi: Libyan Foreign Policy Between Arab and African Orientations (1969-2005), Master's Thesis in Political Science, Academy of Graduate Studies, School of Strategic and International Studies, Department of Political Science, 2009.
14. Ahmed, Al-Atrash, Libyan-Tunisian Relations: Reality, Outcomes, and Prospects for Development, March 4, 2021. Online link: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4938
15. See: Law No. (1) of 1990 concerning the issuance of the Revolutionary Legitimacy Document, General People's Congress, March 9, 1990. For more information, see: https://legislation.ly/ar/node/35302
16. Omran, Al-Safrani, "International Migration to Libya," International Organization for Migration, Tripoli, 2008.
17. Tariq, Al-Idrisi, Stages of Development in Combating Illegal Migration in Libyan Law, Sabratha, Al-Mutawassit Journal, Issue 1, Year 1, June 2018.
18. Judgments, Opinions, and Orders of the International Court of Justice 1948-1991, 1/ST/LEG/SERF, United Nations Publications. The case concerning the continental shelf (Tunisia-Libya), judgment issued on February 9, 1982; request for review and interpretation of the judgment issued on February 24, 1982, in the case concerning the continental shelf (Tunisia-Libya), judgment issued on December 10, 1985.
19. Aarab Yasmine, The Western Sahara Issue and its Repercussions on Algerian-Moroccan Relations 1990-2010, Master's thesis in Political Science and International Relations, University of Algiers, 2012, p. 33.
20. Al-Hadithi, Amani, The Position of the Maghreb Countries on Political Developments in Libya from 1969 to 1985, unpublished Master's thesis, College of Education for Women, University of Anbar, Iraq, 2019.
21. Ahmed Tarabin, Unity Projects in the Contemporary Arab System (Arab Unity: Experiences and Expectations), Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1989.
22. Adel Muhammad Attia, (Libya: Geographical Location and its Impact on its Political Weight), A Study in Political Geography, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Arts, Omdurman Islamic University, Khartoum, Sudan, n.d.

23. Hasiba Mamish, The International and Regional Factor in Correcting Foreign Trade Policies (A Case Study of Algeria), Master's Thesis in Economics, Specialization: Money and Banking, University of Algiers, Faculty of Economic Sciences, 2010.
24. OAPEC (Organization of Arab Petroleum Exporting Countries), website: https://oapecorg.org. 25. Hassiba Mamache: The International and Regional Factor in Reforming Foreign Trade Policies (A Case Study of Algeria), Master's Thesis in Economics, Specialization: Money and Banking, University of Algiers, Faculty of Economic Sciences, 2010.
26. Wassila El Ouassaa: The Future of the Arab Maghreb Union in Light of Algerian-Moroccan Rivalry, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of 8 May 1945, 2014.
27. Al Jazeera Center for Studies: Prospects for Resolving the Western Sahara Conflict After Gaddafi. First published December 18, 2011, last accessed July 12, 2023, available at https://studies.aljazeera.net/ar/reports
28. Morocco - Mohammed V University: (Morocco and the Maghreb and Arab Region: The Case of Morocco), Conference Papers, Annual Report 1996/1997, Agdal, Center for Studies and Research in Social Sciences, Mohammed V University, Agdal, Morocco, 1997.
29. Morocco - Mohammed V University: (Morocco and the Maghreb and Arab Region: The Case of Morocco), Conference Papers, Annual Report 1999/2000, Agdal, Center for Studies and Research in Social Sciences, Mohammed V University, Agdal, Morocco, 2000.
30. Aarab Yasmine, The Western Sahara Issue and its Repercussions on Algerian-Moroccan Relations 1990-2010, Master's Thesis in Political Science and International Relations, University of Algiers. 2012.
31. Hamid Farhan Al-Rawi, The Western Sahara Issue and International Organizations, PhD Dissertation (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 2001

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١